الفصل الرابع

الإنجازات فى مجال سوق العمل

توضح العديد من الدراسات حول تجارب التنمية فى الدول التى حققت أداءاً اقتصادياً متميّزاً ، أن مساهمة المرأة فى النشاط الإقتصادى فى هذه الدول كان لها دوراً هاماً فى هذا الأداء ، فضلاً عن أهمية هذا الدور فى تحقيق الرفاهية والتنمية المستدامة .

ويشهد الاقتصاد المصرى منذ بداية التسعينات مرحلة تحول هامة يمكن أن يكون لها انعكاسات جوهرية على سوق العمل المصرية ، ومن ثم على فرص المرأة فى المشاركة فى هذا السوق ، وتتمثل أهم معالم هذا التحول فى هيمنة القطاع الخاص على فرص العمل المستقبلية بعد أن كانت كل من الحكومة والقطاع العام هما الموفران الأساسيان لفرص العمل مما ساعد على توفير فرص متكافئة للرجال والنساء خاصة مع تأكيد الدستور المصرى لهذه المساواة ومراعاة للدور الإيجابى للمرأة ، كذلك كان من معالم هذا التحول العولمة وما صاحبها من تزايد الإتجاه نحو التكتلات الاقتصادية وتطبيق قواعد منظمة التجارة الدولية ، فضلاً عن النمو المتسارع للشركات متعددة القوميات ، وتتمثل مجمل آثار العولمة فى زيادة أهمية تنافسية المنتجات المصرية وتزايد اندماج الاقتصادى المصرى فى الاقتصاد العالمى وما يتطلبه ذلك من ارتفاع مستوى المهارات المطلوبة فى سوق العمل وتقاربها مع المستويات العالمية.

ولاشك أن التحول الذى تشهده سوق العمل المصرية سيكون له آثاراً متفاوتة على كل من الذكور والإناث ، ومن ثم فإن تعظيم مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادى إنما يتطلب التدخل المتعمد لتأمين حقها فى فرص متكافئة مع الرجل فى سوق العمل ودعم قدراتها المهارية لتأمين هذه الفرص فضلاً عن مساعدتها فى تحقيق التوازن بين الدورين الإنتاجى والإنجابى .

وسيتم عبر هذا الجزء تناول مدى وأبعاد مشاركة المرأة بصفة عامة فى سوق العمل الرسمية وغير الرسمية مع التركيز على المرأة الريفية .

يوضح الدكتور سمير رضوان (١٢) مستشار سياسات التشغيل بمنظمة العمل الدولية الملامح الرئيسية لوضع المرأة فى سوق العمل من خلال تلخيص الوضع الراهن لها فى سبعة خصائص رئيسية هى :

١ ـ **مساهمة المرأة فى سوق العمل** أو دور اليد الخفية The Invisble Hand حيث زادت مساهمة المرأة فى سوق العمل فى العقد الأخير حيث ارتفعت نسبة المرأة إلى مجموع المشتغلين [١٠ سنوات فأكثر] من ٣٥٪ فى عام ١٩٨٨ إلى ٣٩٪ عام ١٩٩٨ ويجدر الإشارة أن الإحصاءات لاتعكس المساهمة الحقيقية للمرأة فى سوق العمل حيث يتم تصنيف نسبة كبيرة من النساء العاملات وخاصة فى الريف عاملات بدون أجر ـ ربة منزل وينعكس ذلك فى توزيع المشتغلين حسب الحالة العملية حيث لاتزيد نسبة النساء إلى مجموع العاملين بأجر عن ١٩٪ [٨١٪ للرجال] فى حين تصل نسبتهم فى العاملين بدون أجر إلى ٨٦٪ [١٤٪ للرجال] ومن هنا جاء الحديث عن الأيدى الخفية أي

النساء اللاتى تعملن بالفعل ولكن لاينعكس عملهن فى الإحصاءات التقليدية .

٢ ـ **التوزيع القطاعى لعمل المرأة** أو النمو النسوى فى التشغيل Feminization حيث يتركز عمل المرأة فى المقام الأول فى القطاع الخاص الزراعى حيث ساهمت المرأة بحوالى ٧٩٪ من نمو التشغيل فى هذا القطاع [مقارنة مع نقص مساهمة الرجال بحوالى ٢٪ بين ١٩٨٨ ، ١٩٩٨] ويلى ذلك العمل فى الحكومة مع تناقص مساهمة عمل النساء فى قطاع الأعمال الخاص والعام.

٣ ـ **المرأة فى الاقتصاد غير المنظم** أو الإتجاه لتهميش عمل المرأة Marginalization حيث وصلت نسبة العاملات فى الاقتصاد غير المنظم إلى ٣٩٪ فى عام ١٩٩٨ أي حوالى٥ر٧ مليون امرأة. ويعكس ذلك الزيادة فى حجم هذا الاقتصاد بشكل عام والتى وصلت إلى ٣٤٪ فى العقد الأخير . ولكن يلاحظ أيضاً أن نصيب النساء العاملات فى الاقتصاد غير المنظم قد زادت من ٣٣٪ فى عام ١٩٨٨ إلى ٣٩٪ فى عام ١٩٩٨ فى حين تناقصت نسبة الرجال من ٦٧٪ إلى ٦١٪ فى نفس الفترة .

٤ ـ **البطالة** : حيث تشير التقديرات الرسمية إلى أن نسبة البطالة بين النساء تبلغ أكثر من ضعف المعدل القومى وثلاث أضعاف ونصف معدل البطالة بين الرجال . وكذلك تزيد نسبة بطالة النساء فى الحضر عنها فى الريف . ولكن تشترك النساء مع الرجال فى ظاهرة تركز البطالة بين الشباب إذ تبلغ نسبة الداخلين الجدد إلى سوق

تعمل ٥ر٩٥ ٪ من المتعطين وتزيد هذه النسبة إلى ٩٨ ٪ بين النساء .

٥ ـ **التعليم والتدريب** : قطعت المرأة شوطاً كبيراً فى مجال التعليم وينعكس ذلك على معدلات قيد الإناث فى مراحل التعليم المختلفة بمقارنتها مع مثيلتها فى الدول العربية أو الدول النامية بشكل عام. ولكن ومع كل هذا يلاحظ الآتى :

ـ مازال معدل الأمية مرتفعاً بين النساء .

ـ تواضع نسبة قيد النساء فى التعليم العالى حيث لاتزيد على ٦٤ ٪ من معدلات قيد الذكور .

ـ انخفاض نسبة المتدربين من النساء .

ـ تواضع نسبة قيد النساء فى التعليم العالى حيث لاتزيد على ٦٤ ٪ من معدلات قيد الذكور .

ـ انخفاض نسبة المتدربين من النساء .

٦ ـ **الحماية الاجتماعية والمشاركة السياسية** : تمثل الحماية الاجتماعية شبكة الأمان بالنسبة للعاملين وخاصة فى أوقات الأزمات الاقتصادية أو لتجنب الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادى وتزداد أهمية شبكات الأمان فى ظل العولمة نظراً لما يمكن أن يتمخض عنه التحويلات الناجمة من تحرير التجارة والتغير التكنولوجى السريع من آثار سلبية . ومن المعروف أن نسبة الذين تشملهم مشروعات التأمينات الاجتماعية لاتزيد على ٢٠ ٪ من العاملين كلهم تقريباً فى القطاع المنظم . أما عن المشاركة

السياسية فقد سبقت المرأة المصرية مثيلاتها فى العالم الثالث فى الحصول على حق الانتخابات والدخول للبرلمان منذ منتصف الخمسينات ، ولكن يلاحظ أيضاً أن مؤشر مشاركة المرأة فى الحكم مازال متواضعاً ولايزيد عن ٥ ٪ .

٧ ـ الطلب المستقبلى على عمل المرأة : هناك مؤشرات تدل على أن الطلب المستقبلى من جانب القطاع المنظم على عمل المرأة سوف يكون متواضعاً فى الخمس سنوات القادمة . ويشير تحليل لبحث جانب الطلب فى سوق العمل قام به الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى مايو ٢٠٠١ والذى شمل ٤٣٠٠٠ منشأة خارج الحكومة إلى أن الطلب من الآن وحتى عام ٢٠٠٥ يقدر بحوالى ١٫٤ مليون فرصة عمل يمثل نصيب المرأة فيها ١٠ ٪ فقط .

وقد وفرت الدولة فى عصر الرئيس حسنى مبارك كل التسهيلات سواء التمويلية أو التشريعية أو الجمركية أو الحمائية للقطاع الخاص بهدف خلق فرص عمل لأفراد المجتمع بصفة عامة وللمرأة بصفتها تمثل نصف المجتمع ، إلى جانب ذلك فقد قامت الدولة بإنشاء العديد من المشروعات التنموية والتى تعطى أهمية خاصة للمرأة الريفية . وسيتم فى الآتى تناول أهم هذه المشروعات والبرامج بالجهات المختلفة .

أولاً ـ برامج وزارة التنمية المحلية للنهوض بالمرأة الريفية :

تضطلع وزارة التنمية المحلية بدور كبير فى مجال تنمية المرأة الريفية ومن أهم جهودها فى هذا المجال الآتى :

أ ـ فى الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٥ كان للوزارة ثلاثة أنشطة مميّزة موجهة للمرأة هى :

(١) مشروع تنمية مهارات المرأة بمحافظات جنوب الصعيد بالإضافة إلى محافظة الغربية بمنحة قيمتها ٥ مليون جنيه من خلال وزارة التعاون الدولى .

(٢) مشروع تنمية المرأة فى المجتمعات الريفية الفقيرة الذى تم تنفيذه فى محافظة الجيزة بتمويل قدره ٢ مليون جنيه .

(٣) مشروع تنمية مهارات المستثمر الصغير من خلال قروض من صندوق التنمية المحلية التابع للوزارة والذى تم توجيه ٢٥ ٪ منه للمرأة الريفية بإجمالى ٥ مليون جنيه .

ب ـ من خلال مشروع التنمية الريفية المتكاملة (شروق) ومنذ عام ١٩٩٥/٩٤ وحتى الآن كان مكون المرأة يمثل جزءاً أساسياً من مشروعات هذا البرنامج ، وقد بلغت جملة الاستثمارات الموجهة لهذا المكون ٩٢,٦ مليون جنيه استخدمت فى تنفيذ ١٨٦٨ مشروع بيانها كالآتى :

(١) ٢٥٤ مجمع خدمة متكاملة (متعدد الطوابق) .

(٢) ١١٦ مشغل ومركز تكوين مهنى للإناث .

(٣) ١١٠ مركز لتنمية مهارات المرأة .

(٤) ١٠٨ نادى نسائى .

(٥) ٥١١ مكتبة أسرة .

(٦) ٢٥٨ دار حضانة لرعاية أبناء المرأة العاملة .

(٧) ٤٢٣ برنامج تدريبى لعدد ١١٠٥٦ من مندوبات شروق بالقرى .

بالإضافة إلى ذلك فقد تم تشكيل ١١٥ لجنة شروق للمرأة الريفية على مستوى الوحدات المحلية ، كما تم تشكيل ١٨٥ لجنة على مستوى المراكز والمحافظات ، وكذا ٢٧ لجنة تنسيق بين مشروعات شروق وفروع المجلس القومى للمرأة .

جـ ـ جاء القرار الجمهورى رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٩٩ بتنظيم وزارة التنمية المحلية ليشتمل فى إحدى بنوده الأساسية على تنمية المرأة من خلال الإسهام فى توفير القروض الميسرة اللازمة للمشروعات الاقتصادية والحرفية والصغيرة والتعاونية لإتاحة فرص عمل جديدة للمرأة . وفى هذا المجال قامت الوزارة بتوقيع بروتوكول تعاون مع المجلس القومى للمرأة بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٢٤ بهدف وضع الخطط والبرامج للنهوض بالمرأة فى كافة المجالات وتنفيذاً لهذا البروتوكل تم الآتى :

(١) قام صندوق التنمية المحلية التابع للوزارة بمنح قروض ميسرة للمرأة المعيلة فى خمس عشرة محافظة وبلغت قيمة هذه القروض ١ر٥ مليون جنيه بمتوسط ١٥٠٠ جنيه للقرض .

(٢) تم عمل حصر لعدد الأسر التى تعولها إمرأة بالمحافظات والذى بلغ ٥٠٩٣٥٧ أسرة .

د ـ شملت خطة الوزارة فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ لتنمية المرأة ثلاثة أنشطة رئيسية هى :

(١) أنشطة عامة : بجملة استثمارات ١٥,٢ مليون جنيه لتنفيذ ١١٠٠ من المشروعات التنموية .

(٢) أنشطة خاصة : وتطبق فى ٢٦ وحدة محلية قروية بمعدل قرية واحدة لكل محافظة وتبلغ جملة استثمارات هذه الأنشطة ٧,٨ مليون جنيه وتستخدم فى إنشاء وتنفيذ ٨٧٣ من المشروعات والعمليات التنموية .

(٣) الأنشطة العينية : ويتم تطبيق هذه الأنشطة فى جميع الوحدات المحلية .

وسيتم فى الآتى تناول أهم برامج وزارة التنمية المحلية وهو برنامج شروق .

للتنمية الريفية أهمية بالغة فى التخفيف من الفقر على مستوى الدولة ككل فضلاًعن أهميتها المباشرة لتخفيف الفقر فى الريف . كذلك تساعد التنمية الريفية فى التخفيف من الفقر فى الحضر عن طريق ماتوفره من وظائف وظروف معيشية أفضل فى المناطق الريفية مما قد يترتب عليه تقليل ـ إن لم يكن إيقاف الهجرة من هذه المناطق إلى المناطق الحضرية . وبناءاً على خبرة الماضى أصبح واضحاً أن التنمية الريفية يجب أن تنفذ كعملية متكاملة تقوم على تعبئة المشاركة الشعبية فى المجتمعات المحلية . ومن ثم فإن جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بدأ فى عام ١٩٩٤ برنامجاً شاملاً ومتوازناً للتنمية الريفية أطلق عليه اسم «شروق» وقد صمم برنامج شروق لينفذ على مراحل تغطى الفترة (١٩٩٤ـ٢٠١٧) وهى تتوافق بالتقريب مع الخطط القومية الخمسية المتوقع تنفيذها فيما بين سنتى ١٩٩٧، ٢٠١٧، ويشتمل هذا المنظور بعيد المدى على أربع مراحل يتم من خلالها تنفيذ برنامج شروق

وهذه المراحل هى :

- مرحلة الإرساء (١٩٩٤ ـ ٢٠٠٢) .
- مرحلة الانطلاق (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧)
- مرحلة التوهج (٢٠٠٧ ـ ٢٠١٢)
- مرحلة الاستدامة (٢٠١٢ ـ ٢٠١٧)

ويلخص تقرير صادر عن وزارة الإعلام عام ٢٠٠١ [١٣] أهم إنجازات برنامج شروق والتى تحققت فى الآتى (يلاحظ أن بعض هذه المشروعات يخص المرأة الريفية مباشرة والبعض الآخر يعود عليها بشكل غير مباشر من خلال تنمية المجتمع المحلى) :

(١) إنشاء ٥٣ محطة معالجة لمياه الصرف الصحى .

(٢) رصف طرق ترابية بطول ٩٢٠ كم بقرى محافظات الجمهورية وإنشاء ١٧٠ كوبرى صغير ومعديات ، و ٢٧٥ مكتب بريد وتلغراف وتليفون .

(٣) تم مد كابلات كهرباء بطول ٥٠ كم واحلال وتجديد شبكات الكهرباء فى القرى وشراء ٦٣ محول ومولد وإنشاء ٢٠ غرفة مأوى للمحولات وزرع ١٨٨٠٠ عامود إنارة بمشتملاته .

(٤) تغطية المجارى المائية داخل الكتلة السكانية بطول ٢١٣ كم .

(٥) مد شبكات مياه شرب بطول ٢٨٥٠ كم داخل قرى الجمهورية وتركيب ٢٨ وحدة رفع ديزل وشراء ٣٤٩ حنفية حريق ومد شبكات مياه للشرب للقرى المضارة بالسيول .

(٦) إنشاء ٦ نقاط إطفاء .

(٧) إنشاء ١٤٠٣ فصول دراسية للتعليم الأساسى بمختلف قرى المحافظات واستكمال ٣ برمجيات ومراكز معلومات .

(٨) إنشاء ١٠٠ بيت ثقافى و ٢٥ مكتبة ثقافية .

(٩) تنفيذ ٤٢٩ مشروع بمراكز وملاعب للشباب وقاعات اجتماعات.

(١٠) إنشاء ١٣١ وحدة صحية ومستشفى قروى ، و ١٦ مركز إسعاف ، و ١٦ عيادة أسنان ، ١٤ مستوصف .

(١١) إنشاء ٢٧٣ مشغل للفتيات ونوادى ومكتبات للطفل وحدائق أطفال ، ٦٢ نادى نسائى بالقرى .

(١٢) تمويل ١٥٠٤٣ مشروع من صندوق التنمية المحلية بإجمالى استثمارات قدرها ٢٠١٫٩ مليون جنيه (منها ٨٣ مليون جنيه مشاركة شعبية والباقى قروض من الصندوق) .

كما قام البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة « شروق » بتدعيم دور المرأة فى التنمية الريفية من خلال الآتى (١٤) :

١ ـ وضع برامج متخصصة مقترحة للمرأة يمكن تنفيذها بالقرية :

ومن خلال هذه البرامج تم وضع معايير اختيار الأنشطة الملائمة للمرأة حيث روعى فى هذه المشروعات مجموعة من الاعتبارات هى :

ـ أن تكون المشروعات ذات صبغة اقتصادية .

ـ أن تكون المتطلبات المالية أو الاستثمارية الخاصة بالمشروع فى حدود الإمكانيات المتاحة للشق الأكبر لسكان الريف أو فى حدود الإمكانيات التمويلية أو التسهيلات الإئتمانية .

ـ يفضل أن يرتكز المشروع المقترح على الموارد المتاحة فى البيئة الريفية وبذلك يسهم فى زيادة القيمة المضافة المتولدة فى الأنشطة الزراعية ذاتها أو غيرها من الأنشطة القائمة فى البيئة الريفية .

ـ أن تستند المشروعات المقترحة إلى مستويات من التقنية المتطورة بقدر الإمكان .

وقد تم تقسيم مجتمع المرأة الريفية فى أي محافظة محل التنفيذ إلى فئتين :

ـ الفئة الأولى وتضم عناصر المرأة الريفية الحاصلات على قسط من التعليم يمكن أى منهن من التعرف على قرب أو استيعاب مستويات أعلى من التقنية .

ـ أما الفئة الثانية فتضم عناصر المرأة الريفية غير المتعلمات واللاتى يناسبهن مشروعات ريفية تستند إلى مستويات تقنية متعارف عليها فى المنطقة محل المشروع .

ومن أمثلة المشروعات الملائمة للفئة الأولى احياء صناعات التراث الشعبى ومشروعات التريكو بتصميماته الأكثر حداثة ، وحياكة الملابس وتربية دود الحرير وغير ذلك من المشروعات فى حين تقع مشروعات تربية الحيوانات الصغيرة والإنتاج الداجنى ونحل العسل ضمن الفئة الثانية . وهناك بعض المشروعات تلائم الفئتين بعد التدريب والإرشاد عليها مثل صناعة السجاد والأسمدة والمخللات وزراعة فطر عيش الغراب وغيرها .

ولقد تم وضع نماذج تفصيلية للمشروعات المقترحة .

٢ ـ برامج لاستنهاض جهود المرأة الريفية للمشاركة فى التنمية بالوحدات المحلية القروية المدرجة ضمن برنامج « شروق » على مستوى الجمهورية .

فتحقيقاً لأهداف المرحلة الثانية لبرنامج شروق والخاصة باستنهاض المجتمع وتحريكه واستثارة فكر وطاقة أفراده نحو بلورة مشاكل المجتمع المحيطة به واقتراح المشروعات التنموية الهادفة للقضاء على أو تقليل آثار تلك المشاكل والتى تنعكس إما بصورة مباشرة أوغير مباشرة على معيشة الأفراد ورفاهيتهم بالمجتمع المحلى . فقد قامت الوحدات المحلية القروية المدرجة ضمن برنامج شروق بالتنسيق مع إدارات تنمية القرية بالمحافظات وبدعم فنى على المستويين المركزى والإقليمى بتنفيذ وعقد ٨٣٨٦ حلقة نقاشية بؤرية بالتجمعات السكانية والمربعات السكانية داخل القرى الأم والقرى التوابع بتلك الوحدات المحلية والتى بلغ عددها ٢٥٢ وحدة محلية بمتوسط نحو ٣٣ حلقة نقاشية للوحدة الواحدة وحضر تلك الحلقات حوالى ٢٠٢ ألف نسمة بجميع محافظات الجمهورية وأشرف على اجراءات وتنفيذ تلك الحلقات ٩٩٧٧ مديرا للحوار . وتشير البيانات الصادرة عن برنامج شروق إلى أن نحو ٤٢٫٩ ٪ من إجمالى الحلقات كانت مخصصة للرجال فقط ، ١٧٫٩ ٪ كان مخصصة للنساء فقط ، ، ٣٩٫٣ ٪ كانت حلقات مختلطة .

ثانياً ـ الصندوق الاجتماعى للتنمية (١٥) :

أنشىء الصندوق الاجتماعى للتنمية فى يناير ١٩٩١ ، وتمثلت مهمته فى تسهيل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر عن

طريق التخفيف من الآثار السلبية للتكيف الهيكلى على الجماعات ذات الدخل المنخفض وتدعيم القدرات المؤسسية الحكومية وغير الحكومية فى مصر ووضع وتنفيذ برامج اجتماعية جديدة مع تطوير الموجود منها .

ويعتمد الصندوق الاجتماعى للتنمية اعتماداً كبيراً على التمويل الخارجى، ففى نهاية نوفمبر ١٩٩٦ بلغت موارده ٧٤٦ر٤ مليون دولار(أي زهاء ٢٥٢٦ مليون جنيه مصرى بسعر هذه الفترة) وهى عبارة عن مساهمات قدمتها ثمانى عشر جهة دولية وإقليمية أهمها الاتحاد الأوروبى (٣٠ر٧ ٪) ، وكالة التنمية الدولية (٢٠ر٧ ٪) وثلاثة صناديق عربية (١٩ر١ ٪) والحكومة المصرية (٨ ٪)، وألمانيا (٩ر٤ ٪) .

وتتحقق الأهداف الأصلية للصندوق الاجتماعى للتنمية من خلال تشجيع الأنشطة التى تولد فرصاً للتوظف وتولد دخولاً للقائمين بها ، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية ، وزيادة الوعى والمشاركة المحلية . ويعمل الصندوق الاجتماعى على تحقيق هذه الأهداف من خلال خمسة برامج أساسية وبرنامج فرعى ووحدة مستقلة للأنشطة المتعلقة بالنوع .

ولقد أنشىء الصندوق الاجتماعى أصلاً ليكون ترتيباً مؤقتاً لمواجهة الآثار السلبية لفترة التكيف الانتقالية على مستويات التشغيل والفقر ، وكان محدداً أن ينتهى العمل بهذا الترتيب بنهاية ديسمبر ١٩٩٦ ، ومع ذلك تم تجديد فترة عمل الصندوق بما يمكن معه اعتباره مؤسسة شبه دائمة .

وبالنسبة لتوزيع اعتمادات الصندوق الاجتماعى وفقاً للبرامج ، فقد حاز برنامج تنمية المشروعات على ٥٣٫٣ ٪ من ميزانية الصندوق ، وتنمية المجتمع ١١٫٦ ٪ ، الأشغال العامة ٢٣٫١ ٪ ، التنمية المؤسسية ٦٫٢ ٪ ، والتوظيف وإعادة التدريب على ٤٫٨ ٪ .

ومن حيث فرص التوظيف الفعلية التى أتاحها الصندوق فلقد كانت كالآتى :

- وظائف مؤقتة : تنمية المشروعات ٥٤٫١ ٪ ، تنمية المجتمع ٢١٫٣ ٪ ، الأشغال العامة ٢٢ ٪ ، التوظيف وإعادة التدريب ٢٫٧ ٪ .
- وظائف دائمة : تنمية المشروعات ٦١٫١ ٪ ، تنمية المجتمع ٣٦٫٩ ٪ ، الأشغال العامة ١٫٢ ٪ ، التوظيف ٠٫٨ ٪ .

وبالنسبة لنصيب المرأة من مشروعات الصندوق ، فمن المعروف أن النساء والأطفال كانوا الأكثر عرضة للآثار السلبية لبرامج التكيف ، لذا فإنه وبناء على مسح تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشروعات الصندوق فقد تبين أن أغلب المستفيدين من الصندوق هم من الإناث بنسبة ٥٢ ٪ مقابل ٤٨ ٪ للذكور .

ثالثاً ـ صندوق تنمية الأسرة (١٦) :

نظراً لأن الائتمان هو وسيلة لمساعدة الفقراء على محاربة الفقر باستخدام جهودهم الخاصة متسلحاً بهذا الفهم ، قام اليونيسيف بمحاولة ايجابية لتوفير دعم اقتصادى واجتماعى لأفقر الفقراء الذين يعيشون فى المناطق الريفية البعيدة فى صعيد مصر ، ففى عام ١٩٩٣

بدء المكتب المحلى لليونيسيف بدعم من الحكومة المصرية والمنظمات غير الحكومية مشروعاً لخطة ائتمان موجهة للمجتمع المحلى ويطلق عليها « مشروع صندوق تنمية الأسرة » ويمثل العمل بها مدخلاً للتقليل من الفقر . ويهدف المشروع إلى توفير أوسع الفرص الممكنة للوصول إلى الائتمان وأقصى مايمكن من الدعم الاقتصادى ، الاجتماعى ، وأقصى كفاءة فى توحيد خطى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على استمراريتها ، بالإضافة إلى تشجيع التشغيل الذاتى بين النساء .

ويقوم الصندوق بإعادة تعريف دور النساء وأدوارهن وأوضاعهن داخل مجتمعاتهن المحلية من خلال تدريبهن للتصرف كقيادات محلية، ولتنظيم موارد المجتمع المحلى فى ضوء الحاجات الأساسية ، وبالأخص فيما يتعلق منها بتهيئة الظروف المناسبة لتنشئة صحية وسليمة للأطفال. وقد نفذ المشروع فى محافظات سوهاج وأسيوط وقنا بالإضافة إلى الأحياء الشعبية بمدينة الإسكندرية .

ويعمل المشروع بنجاح منذ بدأ فى نوفمبر ١٩٩٣ وحتى الآن ، وقدم خلال هذه الفترة قروضاً لـ ٣٦٤٠ مستفيداً منهم ٢٧٦٥ فى صعيد مصر .